

وسائل الدفع التقليدية في الجزائر - الوضعية والآفاق -

و هيبة عبد الرحيم، المركز الجامعي - تبراس - الجزائر
wahibawahiba80@yahoo.fr

ملخص : يعرف عن الجمهور الجزائري اعتماده في الصفقات التجارية والمالية الكبيرة منها والصغرى على السيولة النقدية، وبالتالي عدم ثقته في وسائل الدفع البديلة عنها، واحتيار وسيلة الدفع هذه عن غيرها منذ القدم له مبرراته، ولعل أقوى هذه المبررات اكتناظ المحاكم الجزائرية بالشكاوى المتعلقة بإصدار شيكات بدون رصيد، كذلك المجتمع في حد ذاته لا يفهم سوى لغة السيولة النقدية لغاب الثقافة المصرفية ولعل للأمية دور في ذلك، وبطبيعة الحال المور الأكبر يعود للجهاز المركزي الذي ساهم بspread الخدمات التي يقدمها في انتشار هذه الظاهرة. والنظام المركزي الجزائري يدرك السمعة السيئة التي نسبت إليه بشأن نوعية الخدمات وعدم وجود ثقة تامة بينه وبين عملائه، وهي أحضر مشكلة قد يواجهها البنك الذي يعتبر مؤسسة تسعى لتحقيق الربح.

الكلمات المفتاح : وسائل الدفع التقليدية في الجزائر ، تحديث نظام الدفع في الجزائر.

تمهيد : لا زالت أغلب التعاملات والصفقات التجارية في الجزائر تتم نقدا، حيث يُبيّن الدراسات " بأن 80% من التعاملات الجاربة في الجزائر لا زالت تتم نقدا" . ويأتي الشيك في المرتبة الثانية من حيث الأهمية في وسائل الدفع التقليدية وتليه التحويلات التي مثلت 10% من العمليات البنكية سنة 2000، أما السفتحة والسدل لأمر فهما قليلا الاستعمال، وعليه فإن جملا وسائل الدفع التقليدية في الجزائر تأتي في المرتبة الثانية والنقدود (قطع نقدية وأوراق نقدية) هي التي تحظى بحصة الأسد من وسائل الدفع في الجزائر ؛ والسؤال المطروح هنا هو : كيف يمكن للنظام المصرفي الجزائري إعادة الاعتبار لوسائل الدفع التقليدية ؟ للإجابة على هذا السؤال فإننا سنعالج الموضوع في النقاط التالية :

1. وضعية وسائل الدفع التقليدية في الجزائر؛
 2. المشاكل الناجمة عن استخدام وسائل الدفع التقليدية؛
 3. إعادة الاعتبار لوسائل الدفع التقليدية؛
 4. تحديث نظام الدفع في الجزائر؛
 5. المكونات الرئيسية لمشروع تحديث نظام الدفع في الجزائر.

١- و ضعية و سائلا، الدفع التقليدية في الجزء :

تتضمن وسائل الدفع التقليدية مجموعة من الأوراق التجارية وبعض الوسائل البديلة للنقد كالشيك والسفتحة والسداد لأمر، ويمكن الإطلاع على وضعية وسائل الدفع التقليدية في الجزائر من خلال النطريق لحجم هذه الوسائل المعروضة على غرف المراقبة غير الوطن وهذا حسب بنك الجزائر، وهو ما يوضحه الجدول (1) في الفترة الممتدة من 2003 إلى غاية 2005.

ويتبين من الجدول أن حجم وسائل الدفع يبقى محدوداً من حيث العدد بينما حجمها بالقيمة يشهد تطويراً من سنة إلى أخرى ويعود ذلك للتطورات الاقتصادية، كما يمكن ملاحظة هيمنة الشيكات على باقي وسائل الدفع وقد يكون ذلك أكثر وضوحاً من خلال استخراج النسبة المئوية الموضحة في الجدول (2).

وحتى تتبين الصورة أكثر ستتناول كل وسيلة على حدة لمعرفة عدد وقيمة كل وسيلة تعرض على غرف المقاصلة، بما يشمل القابلة للدفع منها والمرفوضة الدفع.

أولاً- الشيك : يوضح الجدول (3) عمليات الدفع بالشيك التي تم معالجتها في غرف المقاصلة.

تعود أسباب الشيكات غير القابلة للدفع لانعدام الرصيد أو لأسباب أخرى (كعدم مطابقة الإمضاء، تخلف أحد البيانات اللازمة في الشيك...الخ)، واستعمال الشيك كوسيلة دفع يتم خصيصا من قبل أصحاب الحسابات البريدية والخزينة، كما له أهمية لدى المؤسسات والإدارات وكذا الخواص.

أما إذا ما نظرنا إلى البنك فسنلاحظ ارتفاع مبالغ الشيكات المسحوبة على البنك الخارجي الجزائري حيث يحتل المرتبة الأولى من حيث ارتفاع مبالغ الشيكات مقارنة بباقي البنك الجزائري (1485222 دج من إجمالي المبالغ المسحوبة على البنك والتي تقدر بـ 4399354 سنة 2002 و 1741868 دج من إجمالي المبالغ المسحوبة على البنك والتي تقدر بـ 4367794 سنة 2003) و يعود ذلك لأن هذا البنك مكلف بالشيكات المستلمة التي تخص نظام المالية البترولي.

ثانيا- الدفع بأوامر التحويل :

حجم التحويلات التي تم بالمقاصة بين البنك محدودة سواء بالعدد أو بالمبلغ مقارنة بالشيكات وهي تتعلق خصيصا بإشعارات الانقطاع الآلية للفواتير (فاتورة الماء، الكهرباء، الهاتف,...الخ)، ويوضح الجدول (4) عدد ومبلغ التحويلات المقدمة في غرف المقاصة للفترة 2003-2005.

يتضح من خلال الجدول أن استعمال أوامر التحويل قليل مقارنة بالشيكات (عدد الشيكات لسنة 2003 هو 4399354 دج، مبلغ 4367794 دج، أما سنة 2004 فقدر عددها 4825560 دج، مبلغ 5292908 دج، و سنة 2005 سجلت عدد الشيكات 4417875 دج، مبلغ 5804200 دج)، أي أن الشيكات تفوق التحويلات من حيث العدد والقيمة، كما أن حالات رفض عمليات التحويل هو الآخر منخفض مقارنة بالشيكات (سجلت الشيكات حالات عدم السداد تقدر بـ 136380 سنة 2003 و 135967 شيك سنة 2004 و 116267 سنة 2005)، لأن وسيلة الدفع هذه لا تفتح الكثير من المجال لعمليات الاحتيال عكس الشيكات التي تعاني من ظاهرة الشيكات المنعدمة الرصيد.

ثالثا- السفتحة والسنادات لأمر :

استعمالات السفتحة والسند لأمر كوسائل دفع محدودة جداً في الجزائر، فالمؤسسات العمومية نادراً ما تكتتب سنادات، وأغلب السنادات لأمر والسفتحات المقدمة لغرف المقاصة تخص المؤسسات الخاصة، و يوضح الجدول (5) قلة استعمال هاتين الوسيطتين للدفع.

يشتت هذا الجدول قلة استعمال هاتين الوسيطتين في الجزائر مقارنة بالتحويلات وعليه فاستعمالاها منخفضة جداً مقارنة بالشيكات (فعلى سبيل المثال سنة 2005 سجلت حالات استعمال الشيك بـ 4417875 دج، أما التحويلات سجلت 452919 دج، استعمال وكما يوضح الجدول (5) سجلت السنادات لأمر والسفتحات مجتمعة 48271 دج، ويعود ذلك لعدم ثقة العملاء خاصة التجار بهاتين الوسيطتين.

2- المشاكل الناجمة عن استخدام وسائل الدفع التقليدية :

سنركز في دراستنا على الشيك باعتباره أكثر وسيلة دفع تقليدية استعمالا في الجزائر، وعموما وسائل الدفع التقليدية في الجزائر تعاني من التماطل المفرط في معالجتها وضعف كبير في التأدية (AUTOMATISATION) لعمليات المعالجة²، هذا بالإضافة إلى :

- استخدام الطرق اليدوية على مستوى الوكالات مما يؤدي إلى طوابير انتظار طويلة رغم توفر الوسائل التقنية ووسائل الإعلام الآلي،
- مشاكل ذات طابع إداري (تسليم البريد، دفاتر الشيكات، طلبات الاستعلام ووثائق الإثبات) ترغم العميل على التنقل إلى الوكالة التي تدير حسابه،
- ندرة إرسال مستخلصات الحسابات والكشفوف الدوري إلى مقر سكن الزبائن،
- قد يستغرق الحصول على دفتر الشيكات في المتوسط 14 يوماً ويمكن أن تصل هذه المدة إلى أكثر من ثلاثة أسابيع في القرض الشعبي الجزائري، وتنخفض هذه المدة إلى تسعه أيام لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية على سبيل المثال، أما فيما يخص التحويلات المالية فقد تنتظر المؤسسات في المتوسط 17 يوماً.
- يعتمد الكثير من الأشخاص عدم الإمضاء بصورة صحيحة على الشيك، حتى لا يمكن حامله من الحصول على المبلغ، هذا بالإضافة لخطر الشيك بدون رصيد، خاصة مع ثقل الإجراءات القانونية والقضائية يجعل الأفراد يتهاونون في تقديم هذه الشيكات للعدالة، مما يشجع على إصدار العديد من الشيكات بدون رصيد.

رغم قلة استعمال وسائل الدفع في الجزائر إلا أنها تسجل الكثير من حالات عدم الدفع وأكثرها الشيكات بسبب انعدام الرصيد أو عدم كفيته أو حتى لأسباب أخرى، ويُبيّن الجدول (6) حجم وسائل الدفع بالعدد والمبلغ غير المسددة.

يلاحظ أن أكثر حوادث الدفع تسجلها الشيكات، رغم ذلك فهي سجلت انخفاضاً محسوساً (من 135967 شيك سنة 2004 إلى 116267 شيك سنة 2005)، وقد يعود ذلك إلى اتخاذ إجراءات جديدة تخص الشيكات اطلاقاً من سنة 2004 والمتعلقة بكيفية تداول الشيكات بين البنوك بطريقة إلكترونية وتوحيد الرموز والأرقام التي تتضمنها الشيكات مما يسمح بالتعرف على أي خلل، وقد دخل هذا النظام الذي يطلق عليه بنظام الدفع الشامل حيز التطبيق بداية سنة 2006.

وبحسب غرف المقاصة لبنك الجزائر فإن حوادث الدفع للشيكات تعود أساساً للشيكات بدون رصيد أو عدم كفيته كما يوضحه الجدول (7). حيث يتبيّن أن معدل 71,75 من حالات عدم الدفع بالنسبة للشيكات يعود سببه لأنعدام الرصيد سنة 2004 يصل هذا المعدل إلى 68,33 سنة 2005، وهذا رغم الإجراءات المتخذة لمواجهة مشكل الشيكات بدون رصيد حيث تنص المادة 374 من قانون العقوبات "يعاقب بالحبس من سنة إلى 5 سنوات وبغرامة مالية لا تقل عن قيمة الشيك أو عن قيمة النقص في الرصيد :

1. كل من أصدر بسوء نية شيكا لا يقابل رصيد قائم وقابل للصرف أو كان الرصيد أقل من قيمة الشيك أو قام بسحب الرصيد كله أو بعضه بعد إصدار الشيك أو منع المسحوب عليه من صرفه،
2. كل من قبل أو ظهر شيكا صادراً في الظروف المشار إليها في الفقرة السابقة مع علمه بذلك،
3. كل من أصدر أو قبل أو ظهر شيكا وانتظر عدم صرفه فوراً بل جعله كضمان،

- كما تنص المادة 375 من نفس القانون على أن "يعاقب بالحبس من سنة إلى عشر سنوات وبغرامة لا تقل عن قيمة الشيك أو عن قيمة النقص في الرصيد :
- 1.** كل من زور أو زيف شيكا،
 - 2.** كل من قبل استلام شيكاً مزوراً أو مزيفاً مع علمه بذلك.³

هذا بالإضافة إلى وجود مصلحتين تابعتين لبنك الجزائر تتولى متابعة حوادث الدفع وهما :

- مركبة عوارض الدفع التي تم إنشاؤها بموجب النظام 03/92 المؤرخ في 22 مارس 1992 من أجل تجميع المعلومات المرتبطة بعوارض دفع الشيكات لعدم كفاية الرصيد والقيام بتبيين هذه المعلومات إلى الوسطاء الماليين المعنيين، حيث يهدف إلى تطهير النظام المصرفي من المعاملات التي تنطوي على العناصر العشوائية وخلق قواعد للتعامل المالي يقوم على أساس الثقة⁴ من هذا المنطلق تعد هذه المديرية بياناً إحصائياً كل شهر وكل سنة،
- مديرية الشبكة التي تكتم بوسائل الدفع غير المسددة من المدفوعات ما بين البنوك التي تم بغرف المقاصلة، وهي تعد نشرة إحصائية شهرية وسنوية حول إجمالي وسائل الدفع المتداولة في غرف المقاصلة.

3- إعادة الاعتبار لوسائل الدفع التقليدية :

لقد تم في إطار إعادة الاعتبار لوسائل الدفع التقليدية وللحذر من هيمنة النقد على المعاملات التجارية، إدخال جهاز أمني جديد للصك ووسائل الدفع الأخرى يدخل حيز التطبيق ابتداء من 01 سبتمبر 2006.

ويتضمن هذا المشروع الاستعمال الإجباري لوسائل الدفع بالنسبة للمبالغ التي تزيد عن 50000 دج سعياً للحد من تداول العملات الورقية، وقد صدر مرسوم يخص هذا المشروع، إذ يتعلّق الأمر بالمرسوم التنفيذي رقم 442-05 مؤرخ في 12 شوال 1426 الموافق لـ 14 نوفمبر 2005⁵ ، والذي بين الحد المطبق على عمليات الدفع التي يجب أن تتم بوسائل الدفع وعن طريق القنوات البنكية والمالية بحيث تنص المادة الثانية من هذا المرسوم على : "يجب أن يتم كل دفع يتجاوز مبلغ خمسين ألف دينار (50000 دج) بواسطة صك، تحويل، بطاقة دفع، الاقتطاع، السفتحة، السندي لأمر وكل وسيلة دفع كتابية أخرى"، ويستثنى هذا القانون الأشخاص الطبيعيين غير المقيمين في مادته الثالثة كما يلي : "يجوز للأشخاص الطبيعيين غير المقيمين في الجزائر أن يدفعوا نقداً مبلغاً يفوق الحد المذكور في المادة 02 أعلاه، شريطة تبرير صفتهم كغير مقيمين".

أما من يخالف أحكام هذا المرسوم فسيعاقب بدفع غرامة مالية وذلك حسب المادة 04 التي تنص على ما يلي : "أي شخص كان يقبل الدفع بطريقة مخالف للمادة (06)⁶ ، يعاقب بغرامة مالية تقدر بـ 50000 دج إلى 500000 دج"⁷. مما يعني أن من يقوم بالدفع نقداً في العمليات التي تفوق 50000 دج، باستثناء غير المقيمين، فستسلط عليه غرامة مالية تراوح من 50000 دج إلى 500000 دج، وسريان مفعول هذا المرسوم يكون ابتداء من أول سبتمبر 2006، حسب ما نصت عليه المادة الخامسة من نفس القانون.

وعليه فابتداء من سبتمبر 2006 الجزائريون سواء كانوا أفراداً أو مؤسسات لن يتمكنوا من استعمال السيولة النقدية في عمليات الدفع التي تكون أكثر من 50000 دج (حوالي 500 أوروا)، وذلك بقوة القانون ما عدا غير المقيمين، وسيتم تنفيذ هذا القانون في بادئ الأمر باستخدام الشيك ثم بوسائل الدفع الأخرى التي نص عليها القانون.

لكن حسب وجهة نظرنا فإن هذا القانون لن يحد من استعمال السيولة النقدية كما هو متوقع لها، لأن السوق الموازية تلعب دوراً كبيراً في اقتصاد الجزائر وبالتالي ستصعب من تحقيق هدف هذا القانون الجديد، حيث بلغ حجم هذه السوق سنة 2004⁸ نسبة 30% من الناتج المحلي أي ما يقارب 19 مليار \$، حيث يسيطر الاقتصاد الموازي على 40% من الكتلة النقدية في الجزائر.

كذلك في إطار إعادة الاعتبار لوسائل الدفع التقليدية، بدأت الجزائر في تطبيق مشروع يتعلق بتحديث طرق التحصيل ومعالجة هذه الوسائل خاصة منها الشيك لأهميته مقارنة بوسائل الدفع الأخرى، إذ ترمي هذه العملية إلى إلغاء المادية لوسائل الدفع والاقتصار على تبادل المعطيات باستخدام الصور الالكترونية عوضاً عن التبادل المادي وذلك باستخدام أجهزة "SCANNER"⁹، وفي هذا الإطار تقوم البنوك بما يلي :

- التسجيل الرقمي للشيك، والتي تكون قيمتها أقل من 50000 دج،
- التسجيل الرقمي وتصوير الشيك باستخدام جهاز سكانير، وذلك للشيك التي مبالغها تكون بين 50000 دج و 200000 دج،
- التسجيل الرقمي وتصوير الشيك بجهاز سكانير وتحويل ورقة الشيك للأرشيف وذلك عندما يكون مبلغه أعلى من 200000 دج.

ويجب أن تتحترم البنوك مواعيد المعالجة، بحيث يجب على كل بنك إرسال الشيك للمقاصة في مدة أقصاها يومان، ويجب أن تتم المقاصة في مدة أقصاها ثلاثة أيام¹⁰.

كما أن هناك مشروع يتم العمل عليه ويتعلق بالناحية القانونية من أجل محاربة الشيك بدون رصيد، يجعل البنك تتصل بعراكة الشيك غير المدفوعة، قبل إصدار دفتر الشيك، وضرورة الإعلان على مستوى هذا المركز عن كل عملية إصدار شيك بدون رصيد أو غير كافي الرصيد، كما يتم أيضاً مراجعة القانون التجاري ليتضمن الوسائل الجديدة والمتطورة كالاقتطاعات وبطاقات الدفع.

في هذا الإطار تم تشكيل مجموعة عمل مكلفة بالمراجعة الإجمالية للقانون التجاري الجزائري، لوضع التعديلات المناسبة لاقتصاد السوق، ويشمل المشروع أيضاً مراجعة القانون المدني وإدراج التوقيع الالكتروني كدليل إثبات، وذلك في إطار تطوير العمليات التجارية والمالية، وهذا حسب وزير العدل وحافظ الأختام¹¹.

لتحديث وسائل الدفع في الجزائر لا بد أولاً من تحديث النظام بكتامله، ومنذ بضع سنوات كثر الحديث في الجزائر عن ضرورة تطوير القطاع المالي والمصرفي والذي يشمل نظام الدفع، حيث ينصرف مدلول التحديث إلى إدخال تكنولوجيات الإعلام والاتصال في النشاط المالي والمصرفي، مع ما يتطلب ذلك من تحديث كل من أنظمة الدفع والسحب، الائتمان، التحويلات المالية، الخدمات المصرفية (مثل كشف الحسابات)، التنظيم الداخلي للمصرف.

4- تحدث نظام الدفع في الجزائر :

يتكون نظام الدفع للدولة ما من الهيئات المالية الوسيطة، عمليات التسوية (المقاصة) ووسائل الدفع سواء الكتابية أو الالكترونية، والهيئات في الجزائر التي تتدخل مباشرة في خلق و/أو تسهيل وسائل الدفع هي : - بنك الجزائر، - البنك التجاري، - المدفوعات والمؤسسات المالية، - الخزينة العمومية، - مراكز الصكوك البريدية.

ويعتبر نظام الدفع للدولة ما مؤشراً لمدى فعالية ونشاط اقتصاد تلك الدولة، خاصة بمفهوم اقتصاد السوق، ويجب أن يتضمن هذه النظام نظام معلوماتي واتصالات بين الهيئات المكونة له.

فتطور المؤسسات وتقدمها فيما يخص الوساطة البنكية متعلق بتطور وسائل الدفع، حيث أن التكنولوجيات الجديدة لتحويل البيانات والتطور في المعلوماتية تعتبر القواعد الأساسية للتحسين الفعال في مجالات الدفع سواء في الدول المتقدمة أو الدول السائرة في طريق النمو.

يجب أن يضمن تطوير نظام دفع أي دولة تحقيق الأهداف الآتية¹² :

- تبني نظام دفع وقوانين تناسب حاجيات المستخدمين (خواص، مؤسسات وإدارات) وإلزامية تحقيق اقتصاد متتطور تتطلب التكفل بنشر استخدام وسائل دفع الكترونية،
- تحفيض فترات المقاصة خاصة المتعلقة بعمليات التبادل خارج مكان الدفع والتي تستخدم وسائل الدفع الورقية (شيكل، سند لأمر، سفتحة)،
- تعميم وتحسين ميكانيزمات تغطية الشيكات ووسائل الدفع الأخرى التي تعتمد على الدعامة الورقية، وكذلك نظام التحويلات.

وتحاول المجموعة البنكية الجزائرية تحقيق خمس نقاط هي :

- تطوير شبكة اتصالات بنكية،
- استخدام هذه الشبكة بما يتلاءم وتسهيل وسائل الدفع والعمليات البنكية،
- وضع في المتناول نظام معلوماتي للبنوك يسمح بتوسيع العمليات عن بعد،
- انطلاق الأعمال المتضمنة لتنسيق، تنظيم وتسهيل وسائل الدفع التي تعتمد على الدعائم الورقية، تأثيرها لأقصى حد ومحاولة تحفيض مدة معالجتها،
- وضع مقاصة الكترونية بالتنسيق مع البنك المركزي.

وفي هذا الإطار تم وضع مشاريع وطنية في الفترة 2001-2002 لتطوير وتحديث النظام المالي وتبني هذا المشروع وزارة المالية والوزير المنتدب المكلف بالإصلاح المالي، بنك الجزائر، وزارة البريد والمواصلات، الجمعية المهنية للمؤسسات المصرفية والمالية وهذا بالتعاون التقني والمالي للبنك العالمي، حيث تتعلق هذه المشاريع بتطوير وتحديث طرق معالجة وسائل الدفع الكلاسيكية (الشيكل، التحويل، السفتحة، السند لأمر) من خلال المقاصة الالكترونية، وتبني إجراءات تحد من حالات الغش والتزوير لهذه الوسائل، كما تشمل هذه المشاريع إدخال وسائل دفع الكترونية (بطاقة السحب والدفع)، هذا بالإضافة إلى مشروع يختص بالتحويلات ذات المبالغ

التي تفوق مليون دج حيث سيتم معالجتها في الوقت الحقيقي (RTGS)، وشملت هذه المشاريع أيضاً تطوير الاتصالات عن بعد، وهذا بالاستناد إلى تحديث نظام الدفع وتطوير نظام المعلوماتية لبنك الجزائر¹³ وفي إطار هذا المشروع استفادت الجزائر بمساعدة من البنك العالمي تقدر بـ 16,5 مليون دولار أمريكي¹⁴.

أما أهداف هذا المشروع فتركت على النقاط التالية :

- وضع في المتناول بنية تحتية تسمح بأكبر فعالية لمعالجة العمليات داخل البنوك والسوق المالي وخاصة تطوير نظام الدفع للمبالغ الكبيرة،
 - تطوير النظام المعلوماتي لبنك الجزائر، إذ يعتبر ذلك ضرورة مكملة لتطور نظام الدفع ومعالجة العمليات التي تخص السياسة النقدية، تغطية الصرف،... الخ،
 - تطوير المعايير المستقبلية لنظام المقاصلة لصفقات ذات المبالغ الصغيرة، وهو شرط حتمي لتطورها،
 - تقوية و دعم البنية التحتية للاتصالات عن بعد بين بنك الجزائر والمقرات الاجتماعية للبنوك، الهيئات المالية، مراكز الصكوك البريدية، الخزينة العمومية وشبكة الاتصالات عن بعد ستساهم حتماً في تسهيل عمليات التبادل ومعالجة قطعة بقطعة عمليات الدفع وتبادل البيانات والمعلومات بين وعبر البنوك.
- ويتلهي هذا المشروع بنظام دفع بين البنوك متتطور يحقق مستوى دفع للمبالغ الكبيرة في الوقت الحقيقي ونظام الدفع الشامل للمبالغ الصغيرة والمتوسطة، الذي يضمن و يؤمن تحويل الأموال بطريقة فعالة، آمنة و سريعة.
- ترقية استعمال وسائل الدفع الكلاسيكية وذلك حتى تحل محل النقود في الجزائر، وهذا لن يتم إلا بتحسين النوعية و التخفيف في مدة المعالجة و التسوية،
 - توحيد وسائل الدفع وتوحيد مقاييس التبادل¹⁵.

وفي إطار هذا المشروع تم وضع برنامج أعمال يتكون من أربع مجموعات تعمل على مستوى البنوك وهذا بحضور مستشاري البنك العالمي من أجل دراسة المشروع، حيث تجتمع هذه المجموعات بطريقة منتظمة على مستوى البنك المركزي لمناقشة الأعمال المحققة وطريقة العمل، ويتعلق الأمر بالمجموعات التالية¹⁶ :

1- مجموعة " الهندسة الإجمالية" : تتکفل بالمبادلات بين البنوك ومركز المقاصلة التي تتم بشكل الكتروني، انطلاقاً من التحرير المادي "dématérialisation" للشيك وذلك باستخدام تقنية صورة الشيك، وتكون البداية بالشيك ذات المبالغ الكبيرة، حيث تتکفل هذه المجموعة بكافة النقاط المتعلقة بتطوير الشيك والمقاصلة الالكترونية، والاعتماد على الدعائم الالكترونية بدلاً من الورقية،

2- مجموعة "وسائل الدفع" : تقوم المجموعة بتحليل نوعي لمختلف وسائل الدفع الكلاسيكية بالإضافة للسحب من الموزعات الآلية للنقود DAB والدفع بالبطاقة مع محاولة معرفة إيجابيات ومشاكل هذا النظام من وجهة نظر البنك المركزي، البنوك التجارية وحتى العملاء محاولة إيجاد الحلول، بالإضافة إلى تحليل كمي لوسائل الدفع يعتمد على التدفقات الحالية المتوقعة مما يسمح بمعرفة حدود النظام المعلوماتي الحالي للبنوك مدى قدرته على إعداد إحصائيات حول حركة وسائل الدفع.

3- المجموعة "النقدية" : يتلخص عملها في دراسة القواعد الرئيسية لوضع نظام بين البنوك حول الدفع والسحب بالبطاقة البنكية، كما قامت المجموعة بمناقشة العرائيل التي تواجهها النقدية في الجزائر، كما ناقشت الموضع المتعلقة بأنواع البطاقات الوطنية والدولية، نوع البطاقة ذات رقاقة من نوع EMV، عمولة البنك، دراسات السوق، طبيعة بنية البنك.

4- مجموعة "القانون" : يرتكز عملها على واقع معالجة حوادث عدم الدفع من وجهة النصوص القانونية، وكذلك الوضعية الحالية لعملية توحيد مختلف وسائل الدفع التي لا تمييز يتمثل وطني.

5- المكونات الرئيسية لمشروع تحديث نظام الدفع في الجزائر :

من أهم ما طرح في إطار تحديث نظام الدفع في الجزائر والخاري العمل به ابتداء من سنة 2006 هو :

- نظام الدفع للمبالغ الكبيرة والذي يطلق عليه نظام الدفع الفوري للمبالغ الكبيرة" RTGS أي Le Système De Paiement De Gros Montants En Temps Réel" بأئمها عمليات استعجالية،

- نظام الدفع الشامل أو المكثف "Le Système de Paiement de Masse" ويقوم هذا النظام المقاصلة الآلية والالكترونية بحمل وسائل الدفع التقليدية والالكترونية، معنى المعالجة الالكترونية للمبالغ الصغيرة والمتوسطة.

أولاً- نظام الدفع الفوري للمبالغ الكبيرة RTGS : يعرف نظام الدفع الفوري للمبالغ الكبيرة " بأنه نظام يختص أوامر الدفع التي تتم ما بين البنوك باستخدام التحويلات البنكية أو البريدية للمبالغ الكبيرة أو للدفع الفوري المحقق من قبل المشاركي في هذا النظام"¹⁷ ، وهو نظام يختص ما يلي¹⁸ :

- الأموال المحولة بين البنك أو مع البنك المركزي، مما يسمح بتحسين طريقة تسخير السيولة والاحتياط الإجباري بتقليل المخاطر التنظيمية،

- المعالجة السريعة للمدفوعات التجارية بين المؤسسات والذي له أهمية كبيرة نظراً لأنه يساهم في ترقية التجارة وتطوير الاقتصاد،

- تنظيم الصفقات التي تتم في أسواق رأس المال كالبورصة والسوق النقدي، مما يحسن ويزيد من تطورها،

ويسمح هذا النظام بتنظيم أوامر تحويل الأموال التي تعادل وتتفوق مليون دينار ومعالجتها في الوقت الحقيقي على أنها عمليات استعجالية وفورية وبصورة إجمالية (عملية بعملية) وذلك دون تأجيل، أي أنه يختص فقط بعمليات الدفع التي تتم بالتحويلات¹⁹.

أما المشاركون في هذا النظام فهم نوعان²⁰، مشاركون بصورة مباشرة (مرتبون مباشرة بنظام RTGS المنظم من طرف بنك الجزائر) و مشاركون بصورة غير مباشرة (الولوج للنظام يتم باستخدام خدمات المشاركيين المباشرين)، ويتحمل هذان النوعان المسؤولية الكاملة فيما يتعلق بعملياتهم الحسابية المفتوحة لدى نظام RTGS والحسابات لدى بنك الجزائر، وتحتاج هذه العمليات التدفقات المتعلقة بالتحويل من بنك إلى آخر ومن حساب عميل إلى آخر.

وقد شاركت كافة البنوك والمؤسسات المالية في هذا النظام بالإضافة للخزينة العمومية وبريد الجزائر وغيرها من الهيئات ليتم بواسطته إجراء كافة العمليات المصرفية والمالية بين البنك وبين البنك وبنك الجزائر، منها التحويلات لفائدة أرصدة العملاء. وتجدر الإشارة إلى أن هذا النظام دخل حيز التطبيق انطلاقاً من 08 فيفري 2006²¹.

ثانياً- نظام الدفع الشامل : يتعلق هذا النظام بتطوير وسائل الدفع وعمليات معالجتها سواء وسائل الدفع التقليدية أو الالكترونية (البطاقات البنكية)، وفي سنة 2002 تم وضع مجموعة عمل تولت تسطير الاستراتيجيات المتعلقة بعمليات الدفع والدفع الشامل. ويتعلق الأمر بصفة خاصة بالمقاصة الالكترونية والتفكير في وضع النصوص القانونية لمثل هذا التطور، ووضع شبكة للتحويل ونظام معلوماتي للمشاركيين أو المنخرطين في النظام، كذلك وضع الشروط الملائمة لتطوير وسائل الدفع، خصوصاً، الوسائل الالكترونية²². وتختص العملية الدفع بالشيك، التحويل، السفترة، المسند لأمر، النقدية، إشعار بالانقطاع (هي وسيلة دفع استعملت حديثاً في الجزائر، وهي تشبه التحويل حيث تسمح بتحويل أموال العملاء من حسابهم إلى حساب آخر، فهو تصريح مستمر يعطيه المدين إلى دائه لاقتراض من حسابه دائمًا وفي تواريخ منتظمة وتستعمل هذه الوسيلة خصيصاً لدفع الفواتير (الكهرباء، الغاز، الماء... الخ) وذلك بطريقة منتظمة سواء للمبالغ الثابتة أو المستمرة)²³.

- وفي إطار هذا المشروع يقوم بنك الجزائر مع المجموعة البنكية بالتحطيط لما يلي²⁴ :
- هندسة نظام المقاصة وذلك بوضع تبادل وسائل الدفع تحت الشكل الالكتروني ومحردة من الشكل المادي، وضع أرشيف لوسائل الدفع الورقية التي سيتم معالجتها باستخدام أجهزة سكانير، النظام المعلوماتي، كيفية إدارة وتسيير المقاصة،...،
 - التعريف بالنظام وبأهدافه، نوع المشاركيين، الدور والمسؤوليات المسيرة للنظام، الوسائل المعالجة وفق النظام، مراقبة النظام، قوانين الأمان، الشروط التقنية للدخول للنظام... الخ،
 - تقدير الأسعار المكلفة للنظام.

ونظام الدفع الشامل من صلاحية الوزير المنتدب المكلف بالإصلاح المالي، وقد دخل المشروع حيز التنفيذ انطلاقاً من 15 ماي 2006. وتجدر الإشارة إلى أن نظام RTGS يكون على اتصال بهذه المقاصة لتأمين تسوية الأرصدة المتعددة للمشاركيين وتحويلات النظام ويفضل أن تتم في نفس يوم إجراء المقاصة حتى يتم معالجتها في الوقت الحقيقي²⁵.

- أما من يتکفل بإدارة عمليات نظام التبادلات المقاصة الدفع الشامل فهو مركز المقاصة المسبقة ما بين البنوك (CPI) -
Centre de Pré-compensation Interbancaire²⁶ :
- 1- تسيير التبادلات المقاصة الالكترونية وأرشفة البيانات،
 - 2- تسيير تدفقات المبادلات وحساب الأرصدة المتعددة للمشاركيين المختلفين لنظام RTGS،
 - 3- الإشراف على عمل النظام،
 - 4- التحكم في ضمان سرية المعلومات المتبادلة بين البنوك.

أما الهيئات التي تتدخل في نظام المقاصة الالكترونية من أجل عمليات الدفع الشامل فهي : - بنك الجزائر، -البنوك التجارية، -بريد الجزائر، - الخزينة العمومية.

خلاصة : يعتبر الجهاز المصرفي قطاعاً حساساً داخل أي اقتصاد و بتواجده في مركز النشاطات الاقتصادية فإنه يلعب بذلك دور خطير، ويتمثل أساساً في الوساطة المالية بين صاحب العجز المالي وصاحب الفائض المالي، ولأداء هذا الدور يقدم أدوات ووسائل دفع

تسهل انتقال الأموال بأدنى تكلفة وفي أقصر وقت ممكن، وهذه التقنيات تتطور بفعل تطور النشاطات البنكية، وعليه أي تأثير في هذا المجال قد يعرض الاقتصاد للشلل، وهذا ما هو حاصل في الاقتصاد الجزائري.

ولحسن الحظ أدركت البنوك الجزائرية حتمية تحسين خدمتها لاسيما وسائل الدفع التي لا تختل في الاقتصاد الجزائري المكانة والأهمية التي تنسم بها لدى الدول المتقدمة، لذلك فأمام النظام المصرفي الجزائري الكثير من الأعمال والخطوات الواجب إتباعها لإعادة الاعتبار لوسائل الدفع التقليدية أولاً، وإدخال ثقافة وسائل الدفع الالكترونية ثانياً حتى تتخلص من الطابع النقدي الذي يميز هذا المجتمع.

وقد تميزت سنة 2006 بانطلاق عدّة مشاريع في إطار تحديد وسائل الدفع سواء من طرف البنوك أو من طرف مؤسسة بريد الجزائر لدورها الكبير في عمليات الدفع في الجزائر، وذلك بداية مشروع البطاقات البنكية للسحب والدفع التي تغّيّب عن حمل واستخدام السبيل النقدي في عمليات الشراء، ثم نظام الدفع الفوري للمبالغ الكبيرة ونظام الدفع الشامل الذي يخص المبالغ الصغيرة، هذا بالإضافة لصدور قانون يجبر على حتمية استخدام وسائل الدفع في العمليات التي تفوق 50000 دج، لتنتهي العملية بتطبيق المقاقة الالكترونية في منتصف هذه السنة.

يمكن القول بأن الجزائر بدأت تتبع الخطوات الصحيحة نحو تطوير وتحديث وسائل الدفع، لكن الأمر لن ينته هنا بل عليها القيام بمزيد من الدراسات في هذا المجال آخذة بعين الاعتبار تجربة الدول المجاورة وحتى الدول المتقدمة من أجل تجنب المشاكل التي تحيط بها، كما يجب عدم التوقف عند البطاقات فحسب لనقول أن هذا النظام يطبق وسائل دفع الكترونية بل لا بد من خوض تجربة الوسائل الأخرى كالنقود الالكترونية والشيكات الالكترونية وغيرها نظرا لأهميتها خاصة في عالم التجارة الالكترونية، مما سيساعد الجزائر على ممارسة التجارة الالكترونية، عندما تبدأ في الاهتمام بهذا النوع من التجارة العالمية.

ملحق الجداول والأشكال البيانية

الجدول (1) : تطور حجم وسائل الدفع المقدمة للتحصيل بغرف المقاقة بينك الجزائر للفترة (2003-2005).

(المبلغ بالمليون دج)

2005		2004		2003		الشيكات
المبلغ	العدد	المبلغ	العدد	المبلغ	العدد	
5804200	4417875	4737623	4308762	4367794	4399354	سقّحة + سند لأمر
107469	48271	91770	46720	120335	43206	التحويلات
527220	452915	463515	470078	397668	489754	المجموع
6439889	4919061	5292908	4825560	4885797	4932314	

Source: "Mouvement Des Chambres De Compensation", Document Interne De La Banque D'algerie.

الجدول (2) : تطور نسبة وسائل الدفع في الجزائر للفترة (2003-2005).

2005	2004	2003	الشيكات
%89,81	%89,29	%89,19	السقّحة + السند لأمر
%1,86	%0,97	%0,88	التحويلات
%8,19	%9,74	%9,93	المجموع
%100	%100	%100	

Source: "Mouvement Des Chambres De Compensation", op.cit.

الجدول (3) : وضعية الشيكات التي تم معالجتها عبر غرف المقاصلة بينك الجزائر في الفترة (2003-2005).

(المبلغ بالمليون دج)

2005		2004		2003	
المبلغ	العدد	المبلغ	العدد	المبلغ	العدد
5712930	4301608	4624978	4172795	4237801	4262974
91270	116267	112675	135967	129993	136380
5804200	4417875	5292908	4825560	4367794	4399354
				المجموع	

Source: "Mouvement Des Chambres De Compensation", op.cit.

الجدول (4) : حجم التحويلات التي تم معالجتها عبر غرف المقاصلة بينك الجزائر في الفترة (2003-2005).

(المبلغ بالمليون دج)

2005		2004		2003	
المبلغ	العدد	المبلغ	العدد	المبلغ	العدد
526861	451183	463249	468522	397398	487891
359	1732	266	1556	1863	324
527220	452919	643515	470078	397668	489754
				المجموع	

Source: "Mouvement Des Chambres De Compensation", op.cit.

الجدول (5) : حجم السندات لأمر و السفتجات المقدمة لغرف المقاصلة بينك الجزائر في الفترة (2003-2005).

(المبلغ بالمليون دج)

2005		2004		2003	
المبلغ	العدد	المبلغ	العدد	المبلغ	العدد
92945	42058	84394	42099	101199	39414
15524	6213	7376	4621	19136	3792
108469	48271	91770	46720	120335	43206
				المجموع	

Source: "Mouvement Des Chambres De Compensation", op.cit.

الجدول (6) : تطور بنية وسائل الدفع غير القابلة للدفع المعروضة على غرف المقاصلة بينك الجزائر الفترة (2003-2005).

(المبلغ بالمليون دج)

2005		2004		2003	
المبلغ	العدد	المبلغ	العدد	المبلغ	العدد
91270	116267	112675	135967	129993	136380
15524	6213	7376	4621	19136	3792
359	1732	266	1556	269	1863
107153	124212	120317	12144	149398	142035
				المجموع	

Source: "Mouvement Des Chambres De Compensation", op.cit.

الجدول (7) : حجم الشيكات غير القابلة للدفع في الجزائر لسنوي 2004 و 2005. (المبلغ بالمليون دج)

2005		2004	
المبلغ	العدد	المبلغ	العدد
62366	79522	80845	98132
28904	36745	31830	37835
91270	116267	112675	135967
68,33	68,40	71,75	72,17
		المجموع	
		(2)	
		(2/1) المعدل	

Source: "Mouvement Des Chambres De Compensation", op.cit.

الإحالات والمراجع :

- ¹- يابسي فريد، الملتقى الذي نظمه مركز تطوير التكنولوجيا الحديثة بالتعاون مع الشركة الكندية لمحطات الدفع الإلكتروني المباشر، 14 ديسمبر 2005.
- ²- "Système De Paiements éléments Pour Une Solution Interbancaire", BNA Finance, 2^{ème} Année, N°6, Octobre/Décembre 2003, p31.
- ³- وزارة العدل، "قانون العقوبات"، الديوان الوطني للأشغال العمومية، 1999، ص 105.
- ⁴- بلهاشي جيلالي طارق، "الإصلاحات المصرفية في الجزائر"، مجلة آفاق، العدد 04، الجمعية العلمية الثقافية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة البليدة، سبتمبر 2005، ص 60.
- ⁵- مرسوم تنفيذي رقم 442-05، مؤرخ في 06 فبراير 2005، الصادر بالجريدة الرسمية، رقم 75، بتاريخ: 20 نوفمبر 2005.
- ⁶- المادة 06 من نفس القانون تنص على "كل دفع يبلغ أعلى من القيمة المحددة من قبل القانون يجب أن تتم عن طريق وسائل الدفع عبر الدوائر البنكية والمالية".
- ⁷- المادة 31، المرسوم التنفيذي رقم 01-05، المؤرخ في 06 فبراير 2005، الصادر بالجريدة الرسمية، رقم 11، تاريخ: 09 فيفري 2005.
- ⁸- "وزير الخارجية: 250 مليون دولار خسائر الجزائر من السوق الموازية"، الجزائر، (على الخبط) 20 ماي 2006، <http://www.arabic.peopledaily.com>.
- ⁹- "Trois Etapes Pour Un Nouveau Système De Paiement", BDL Revue, N°03, Décembre, 2004, p 21.
- ¹⁰- "Normes Interbancaires De Gestion Automatiser Des Instrument De Paiement", Document Interne De La Banque D'Algérie, Février 2005, p [19-23].
- ¹¹- "Nouvelles Dispositions Pour Les Emission De Chèques", Media Banque, N°78, Juillet 2005, p23.
- ¹²- "Les Existence D'une Economie Moderne Et Performante", Media Banque, Le Journal Interne De La Banque D'Algérie, N° 76, Février/Mars 2005, p 13.
- ¹³- "Modernisation Des Moyens De Paiement", BNA REPÈRE, 2^{ème} Année, N°13, Février 2003, p 1.
- ¹⁴- "Evolution Economique Et Monétaire En Algérie", Rapport 2002, Banque D'Algérie, Juin 2002, p 69.
- ¹⁵- "Evolution Economique Et Monétaire En Algérie", Rapport 2001, Banque D'Algérie, Juillet 2002, p 56.
- ¹⁶- "Réforme De L'infrastructure Du Système Et Instruments De Paiements", BNA Finance, N° 3, Janvier/Mars 2005, p [22-23].
- ¹⁷- Abdelhamid Hadj Arabe, "Les Risques Lies Aux Systèmes De Paiement", Media Banque, Le Journal Interne De La Banque D'Algérie, N°81, Décembre 2005/Janvier 2006, p [10-13].
- ¹⁸- "Evolution Economique Et Monétaire En Algérie", Rapport 2001, op.cit, p 71.
- ¹⁹- "Système De Paiement RTGS", Média Banque, op.cit, N°67, 2003, p [12-13].
- ²⁰- "Système RTGS", Document Interne De La Banque D'Algérie, 13 Mai 2005, p 34.
- ²¹- op.cit, p [15-16]
- ²²- "Evolution Economique Et Monétaire En Algérie", Rapport 2002, op.cit, p 3.
- ²³- "AVIS De Prélèvement", vue le: 18 Mars 2006, <http://www.cir.fr>.
- ²⁴- "Evolution Economique Et Monétaire En Algérie", Rapport 2001, op.cit, p 58.
- ²⁵- "Le Système De Paiements", BNA Finance, N° 5, 2^{ème} Année, Septembre 2003, p 24.
- ²⁶- "Normes Interbancaires De Gestion Automatiser Des Instrument De Paiement", Document Interne De La Banque D'Algérie, Février 2005, p 5.